

الام المتحدة تطالب برفع "الحصانة" عن مسؤولين سعوديين قد يكونون ضالعين في اختفاء خاشقجي..

وألمانيا وفرنسا تدعوان لتنسيق دولي في المسألة.. وموسكو ترحب باتفاق أنقرة والرياض حول التحقيق جنيف - باريس - موسكو - ا ف ب - د ب ا - الاناضول: طالبت المفوضة العليا لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ميشال باشليه الثلاثاء برفع الحصانة عن مسؤولين سعوديين قد يكونون ضالعين في اختفاء الصحافي جمال خاشقجي بعد دخوله إلى القنصلية السعودية في إسطنبول في الثاني من تشرين الأول/أكتوبر. وقالت باشليه في بيان "بالنظر إلى خطورة الوضع المحبط باختفاء خاشقجي، أعتقد أن الحصانة الممنوحة إلى مسؤولين محليين أو موظفين معنيين بمعاهدة فيينا حول العلاقات القنصلية المبرمة في العام 1963، يجب أن ترفع فوراً".

وأضافت "استنادا إلى القانون الدولي، يشكل الإخفاء القسري كما الإعدامات خارج القضاء جرائم خطيرة جدا، ولا يجب استخدام الحصانة من أجل إعاقة التحقيق حول ما حصل".

ولا يمكن للأمم المتحدة أن تفرض رفع الحصانة، إلا أن البلد المضيف، تركيا في هذه الحالة، يمكنه أن يطلب إلى سلطات البلد المعنى رفع حصانة أحد دبلوماسييه في حال ارتكاب انتهاكات خطيرة. ويأتي نداء باشليه بعد عملية تفتيش قامت بها السلطات التركية ليل الاثنين الثلاثاء في القنصلية السعودية في إسطنبول حيث شوهد خاشقجي، كاتب المقالات المعارضة لسياسة بلاده في صحيفة "واشنطن بوست" الأميركية، للمرة الأخيرة.

وهي عملية تفتيش غير مسبوقة، وقد استغرقت ثمان ساعات، عاد بعدها عناصر الفريق التركي إلى سياراتهم وغادروا المكان.

وحملوا معهم عينات، بينها تراب من الحديقة، بحسب ما ذكر مسؤول في المكان. ورحب باشليه بالاتفاق الذي سمح للمحققين بتفتيش داخل القنصلية، لكنها حتى السلطات السعودية "على العمل بشكل يزيل كل عائق أمام تحقيق سريع وعمق وفعال وحيادي وشفاف".

واعتبرت المسؤولة الدولية أن "مدة الأسبوعين مدة طويلة جدا قبل القيام بتحقيق طبي شرعي كامل لمكان

الجريمة".

وتات بعده "بما أن هناك أدلة بديهية حول دخول السيد خاشقجي إلى القنصلية وعدم مشاهدته بعد ذلك، على السلطات السعودية أن تكشف ما حصل له اعتباراً من تلك اللحظة".

إلى ذلك دعا وزيرا الخارجية الألماني والفرنسي بشدة لتنسيق دولي في مسألة اختفاء الصحفي السعودي جمال خاشقجي.

وقال وزير الخارجية الاتحادي هايكو ماس اليوم الثلاثاء بعد اجتماع مع نظيره الفرنسي جان إيف لو دريان بالعاصمة الفرنسية باريس إنه على اتصال وثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً في هذا الشأن، موضحاً أنه اتصل أمس الاثنين بنظيره الأمريكي مايك بومبيو.

وأضاف الوزير الألماني قائلاً: "نسعى لمعرفة ما حدث هناك. عندما نعلم ذلك، سوف نستخلص من ذلك استنتاجاتنا". وجاءت تصريحات مشابهة لذلك من وزير الخارجية الفرنسي أيضاً.

يدرك أن خاشقجي اختفى يوم 2 تشرين أوكتوبر لدى زيارته للقنصلية السعودية في إسطنبول، وزادت مؤخراً الدلائل على أن خاشقجي قُتل داخل القنصلية.

وتنفي السعودية حتى الآن أي توافق من جانبها في اختفاء خاشقجي.

من جانبها، رحبت روسيا، اليوم الثلاثاء، بالاتفاق السعودي التركي بشأن تشكيل فريق تحقيق مشترك، للكشف عن ملابسات اختفاء الصحفي جمال خاشقجي.

وبعد هذا أول تعليق روسي حول خاشقجي منذ اختفائه في 2 أكتوبر/تشرين أول الجاري، عقب دخوله قنصلية بلاده في إسطنبول.

ونقلت شبكة روسيا اليوم، اليوم، عن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، تأكيده في تصريحات متلفزة، ترحيب بلاده بالخطوات التركية السعودية بشأن التحقيق في اختفاء خاشقجي، وأشار لافروف إلى أن موسكو تعول على أن يعرف العالم نتائج التحقيقات.

ومؤخراً، وافقت أنقرة على طلب سعودي بتشكيل فريق للتحقيق المشترك في قضية خاشقجي، وبناءً عليه، أجرى فريق بحث جنائي تركي، مساء الإثنين، أعمال تحقيق وبحث في مقر القنصلية السعودية.

وبينما قال مسؤولون سعوديون إن خاشقجي غادر القنصلية بعد وقت قصير من دخولها، طالب الرئيس رجب طيب أردوغان المملكة بتقديم ما يثبت ذلك، وهو ما لم تفعله السلطات السعودية بعد، معللاً ذلك بأن كاميرات القنصلية لم تكن تسجل وقت دخول خاشقجي.

من جانبها، أصدرت أسرة خاشقجي، الثلاثاء، بياناً طالبت فيه بتشكيل لجنة تحقيق دولية لكشف حقيقة مزاعم مقتله عقب دخوله القنصلية.

وذكرت صحيفة واشنطن بوست الأمريكية أن مسؤولين أتراكاً أبلغوا نظارهم الأمريكيين بأنهم يملكون تسجيلات صوتية ومرئية تثبت مقتل خاشقجي داخل القنصلية، وهو ما تنفيه الرياض. كما لفت لافروف إلى أن قيادة بلاده دعت رئيس النظام السوري بشار الأسد، لزيارة روسيا وشبه جزيرة القرم.

وفي سياق متصل، أكد الوزير الروسي أن بلاده لن تنتظر أن يتم طردها من مجلس أوروبا. مضيفاً سنتركه نحن قبل أن يفعلوها هم .

وتأتي التصريحات الأخيرة لـ لافروف ردًا على تقارير نقلت عن الأمين العام لمجلس أوروبا، ثوربيورن يا غالاند، قوله إنه قد يطلب من موسكو مغادرة المجلس إذا لم تستأنف الدفع لميزانيته.